منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)

ملخص دراسة

التطورات في أسعار النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على اقتصادات الدول الأعضاء

نوفمبر 2015

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)

ملخص دراسة

التطورات في أسعار النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على اقتصادات الدول الأعضاء

نوفمبر 2015

ملخص

دراسة " التطورات في أسعار النفط العالمية و الانعكاسات المحتملة على اقتصادات الدول الأعضاء"

بعد ثلاث سنوات من الاستقرار النسبي في سعر برميل النفط عند عتبة 100 دولار للبرميل، اتخذت أسعار النفط منذ منتصف عام 2014 منحى مغايرا لتتجه نحو الانخفاض المستمر الذي شغل حيزاً واسعاً من الاهتمام العالمي، وتصاعدت المخاوف من تداعياته المحتملة على الاقتصاد العالمي بشكل عام، وعلى الدول المنتجة والمستهلكة ومستقبل الصناعة النفطية بشكل خاص. و قد تزايدت حدة هذا الانخفاض في الأسعار، بعد أن اتخذت منظمة أوبك في شهر نوفمبر 2014 قرارا بخلاف ما هو متوقع يتعلق بالإبقاء على سقف إنتاج دولها الأعضاء عند مستوى 30 مليون برميل في اليوم، ليصل المعدل الشهري لأسعار سلة خامات أوبك إلى نحو 44.4 دولار للبرميل في شهر يناير 2015، مسجلا بذلك تراجعاً نسبته 59% مقارنة بشهر يونيو 2014 و بنسبة 54% مقارنة بشهر سبتمبر 2014 .لتفقد بذلك الأسعار أكثر من نصف قيمتها الاسمية خلال فترة أربعة أشهر فقط.

والسؤال المطروح ما هي العوامل التي أدت إلى فقد الأسعار خلال فترة وجيزة أكثر من نصف قيمتها الاسمية؟ وما هي انعكاسات التطورات الأخيرة في أسعار النفط على الاقتصاد العالمي بشكل عام، وعلى اقتصادات الدول الأعضاء بشكل خاص؟

تهدف الدراسة من خلال محاورها السبعة الرئيسية إلى تحليل التطورات في أسعار النفط خلال الفترة 2010–2015، والعوامل المؤثرة فيها وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي من جهة، وعلى اقتصادات الدول الأعضاء من جهة أخرى.

❖ التطورات في أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية.

تناول **المحور الأول** من الدراسة التطورات في أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية، حيث لم تنفرد أسعار النفط بالانخفاض وحدها دون غيرها من السلع الأساسية، فقد كان التراجع مبكراً في مؤشري أسعار المعادن و المواد الخام الزراعية مقارنة بمؤشر أسعار النفط. بدأ التراجع في مؤشر أسعار المعادن من ذروته عند 256.2 نقطة في شهر فبراير 2011 وواصل تراجعه حتى بلغ أدنى مستوياته عند 133.8 نقطة في شهر أبريل 2015، كما بدأ التراجع في مؤشر أسعار المواد الخام الزراعية من ذروته عند 171.4 نقطة في شهر أبريل 2011 ، وواصل تراجعه حتى بلغ أدنى مستوياته عند 127.2 نقطة في شهر أبريل 2015. وفي المقابل، حافظ مؤشر أسعار النفط على استقراره حول مستوى 200 نقطة خلال الفترة من بداية عام 2011 وحتى نهاية منتصف عام 2014، ثم انخفض بشدة خلال النصف الثاني من عام 2014 و مطلع عام 2015، متراجعا بحوالي 56%، أي من حوالي 203.8 نقطة خلال شهر يونيو 2014 إلى حوالي 89.2 نقطة خلال شهر يناير 2015، كما هو موضح بالشكل التالي:

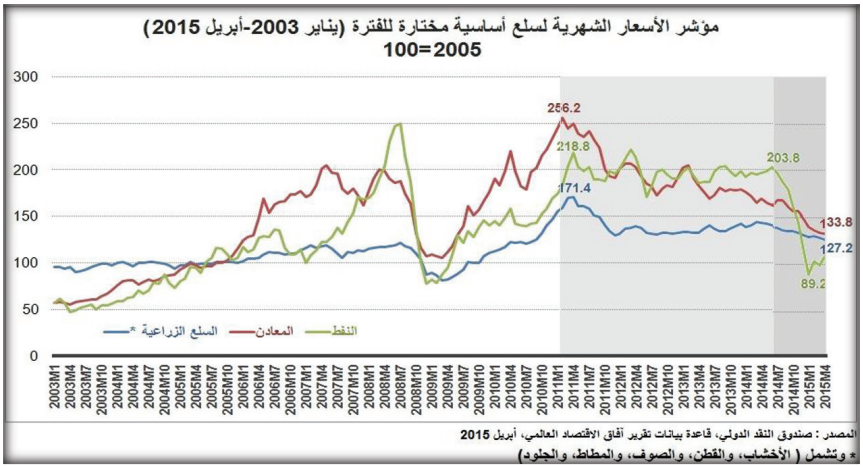

المصدر : صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2015
* وتشمل (الأخشاب، والقطن، والصوف، والمطاط، والجلود)

❖ تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000 – 2015 .

تطرق **المحور الثاني** إلى تحليل أسعار النفط خلال الفترة 2000 – 2015، حيث شهدت أسواق النفط العالمية خلال الفترة الممتدة من عام 2002 إلى شهر يوليو 2008، تصاعداً مستمرا في أسعار النفط الخام، لتصل إلى مستويات قياسية غير مسبوقة بلغ خلالها مقدار التغير في المعدل السنوي لسعر سلة خامات أوبك ما بين عامي 2001 و2008 حوالي 71.3 دولار للبرميل. لقد تضاعفت الأسعار بأكثر من أربعة أضعاف ليصل المعدل السنوي لسعر سلة خامات أوبك إلى مستوى 94.5 دولار للبرميل في عام 2008، وهو أعلى معدل سنوي تصله سلة خامات أوبك منذ بدء العمل بها في عام 1987.

وتراجعت الأسعار بشكل حاد في شهر أغسطس من عام 2008، عندما عصفت الأزمة المالية العالمية بمؤسسات المال والمصارف وأسواق الأسهم والمال العالمية، و كانت الحصيلة هبوط المعدل السنوي لسعر سلة خامات أوبك عام 2009 بحوالي 33.4 دولار للبرميل مقارنة بمستوياته لعام 2008، ليبلغ حوالي 61.6 دولار للبرميل.

وعاودت أسعار النفط انتعاشها، مع عودة التعافي للاقتصاد العالمي بحلول عام 2010، لتتجاوز حاجز 100 دولار للبرميل خلال عام 2011، ويبلغ المعدل السنوي لسعر سلة خامات أوبك ذروته عام 2012 عندما وصل إلى 109.5 دولار للبرميل، مسجلا بذلك نسبة ارتفاع بلغت 79.3% مقارنة بمستوياته في عام 2009.

و بدأت أسعار النفط بالانخفاض المفاجئ خلال النصف الثاني من عام 2014، وتزايدت حدته بعد قرار منظمة أوبك بشأن الإبقاء على سقف الإنتاج لدولها الأعضاء عند مستوى 30 مليون برميل في اليوم، ليبلغ معدل سلة خامات أوبك خلال النصف الأول من عام 2015 حوالي 51.9 دولار للبرميل، مسجلا بذلك أدنى مستوياته، منذ أكثر من خمس سنوات، وهو 44.4 دولار للبرميل خلال شهر يناير 2015. كما شهدت الأسعار المستقبلية للعقود الآجلة في

بورصة نيويورك التجارية "نايمكس" لعقود التسليم الأربعة ، اتجاها مماثلاً لحركة الأسعار الفورية لخام غرب تكساس الأمريكي خلال الفترة 2010-2015، كما يوضح الشكل التالي:

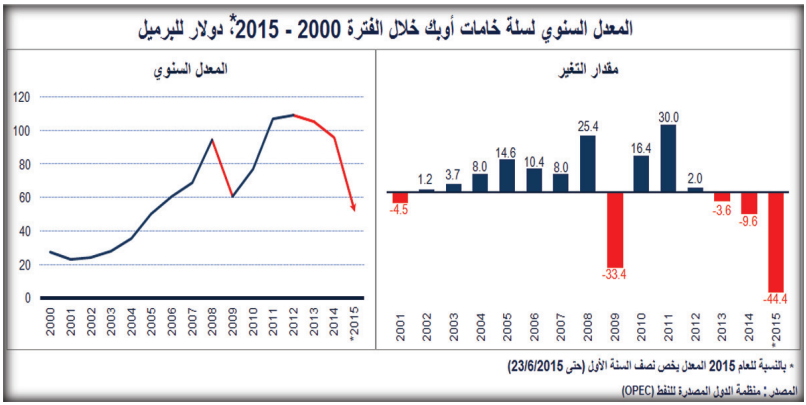

وظلت الأسواق الآجلة في حالة "Contango" (**وهي حالة ترتفع فيها الأسعار المستقبلية عن السعر الفوري، كما يرتفع السعر المستقبلي الأبعد أمداً عن السعر المستقبلي الأقصر أمداً في الأسواق المستقبلية**) خلال الفترة الممتدة من يناير 2010 وحتى يونيو 2013، ثم تحولت الأسواق الآجلة إلى حالة "Backwardation" " (**وهي حالة تنخفض فيها الأسعار المستقبلية عن السعر الفوري، كما ينخفض السعر المستقبلي الأبعد أمداً عن السعر المستقبلي الأقصر أمداً في الأسواق المستقبلية**) حتى أكتوبر 2013 ، لتعود مرة أخرى إلى حالة "Contango" التي استمرت حتى شهر يناير 2014، ثم تتحول إلى حالة "Backwardation" التي استمرت مهيمنة على الأسواق حتى نوفمبر 2014 لتنتقل الأسواق بعدها مجدداً إلى حالة "Contango"، كما يوضح الشكل التالي:

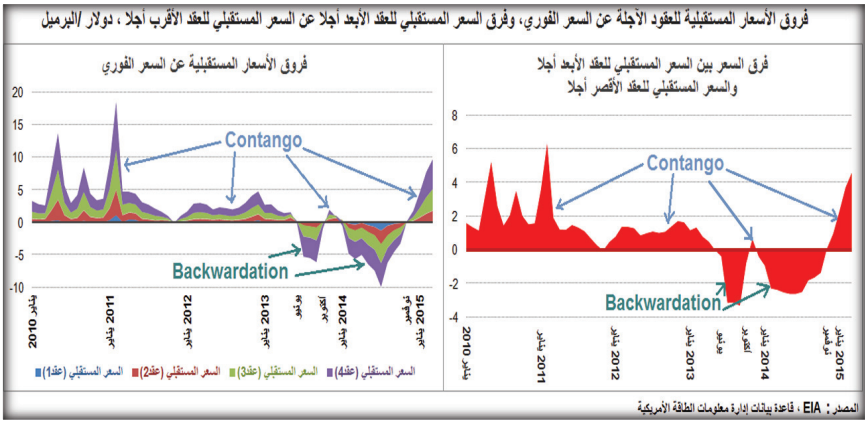

❖ الأزمات الرئيسية التي شهدت خلالها أسواق النفط تراجع حاد في الأسعار

يستعرض **المحور الثالث** من الدراسة الأزمات الرئيسية التي شهدت خلالها أسواق النفط تراجعات حادة في الأسعار، حيث مرت أسواق النفط العالمية خلال العقود الأربعة المنصرمة بخمس أزمات انخفاض حادة في الأسعار(بالإضافة إلى الأزمة المالية الأسيوية). جاءت أولها (وربما أعمقها تأثيراً في الأسواق) في منتصف فترة الثمانينيات، حيث فقدت الأسعار حوالي 66% من قيمتها خلال ثمانية أشهر (ديسمبر 1985-يوليو 1986)، وجاءت الأزمة الثانية في مطلع التسعينيات، عندما فقدت الأسعار حوالي نصف قيمتها الاسمية خلال خمسة أشهر (نوفمبر 1990- مارس 1991) ، والثالثة الأزمة المالية الآسيوية خلال الفترة (نوفمبر 1997- فبراير1999) عندما انخفضت الأسعار بنسبة 48%، وكانت الأزمة الرابعة في أواخر العقد السابق، عندما تهاوت الأسعار بنسبة 68% خلال سبعة أشهر (أغسطس 2008 - فبراير 2009)، و بدأت الأزمة الخامسة بعد منتصف عام 2014 واستمرت حتى مطلع العام 2015، حيث فقدت الأسعار أكثر من 57% من قيمتها الاسمية خلال سبعة أشهر (يوليو 2014- يناير 2015)، كما يوضح الشكل والجدول التاليين:

الأزمات الرئيسية التي شهدت خلالها أسعار النفط تراجعات حادة خلال العقود الأربعة الماضية

	1986 - 1985	1991 - 1990	1999-1997	2009 - 2008	2015 - 2014
الفترة	ديسمبر 1985 - يوليو 1986	نوفمبر 1990 - فبراير 1991	نوفمبر 1997 - فبراير 1999	أغسطس 2008 -فبراير 2009	يوليو 2014 - يناير 2015
المدة (شهر)	8 أشهر	أشهر 4	14 شهراً	7 أشهر	7 أشهر
انخفاض الأسعار %	%66	%48	%48	%68	%57
درجة التقلبات %	%4.70	%7.20	%5.1	%9.40	%4.40
الأسباب الأساسية	تراجع في طلب الدول الصناعية و زيادة في الامدادات من خارج أوبك (ألاسكا والمكسيك وبحر الشمال)	أحداث منطقة الخليج، والسحب من مخزونات الدول الصناعية	الأزمة المالية الأسيوية	الأزمة المالية العالمية	زيادة في امدادات خارج أوبك (أهمها من النفط الصخري من الولايات المتحدة) وتباطؤ في نمو الطلب العالمي على النفط
أولويات سياسة أوبك	الحفاظ على توازن السوق	توفير الإمدادات اللازمة للأسواق	استهداف النطاق السعري	استهداف النطاق السعري	الحفاظ على حصة السوق
ردة فعل الأوبك	خفض الإمدادات	زيادة الإمدادات	خفض الإمدادات	خفض الإمدادات	الحفاظ على مستوى الإمدادات
الأسعار قبل الأزمة	تراجع في الأسعار	ارتفاع مطرد للأسعار	استقرار الأسعار	صعود قوي للأسعار	استقرار حول مستوى 100 دولار للبرميل
الأسعار بعد الأزمة	استمرت منخفضة لحوالي عقدين	رجعت لمستوياتها ما قبل الأزمة	رجعت لمستوياتها ما قبل الأزمة	رجعت لمستوياتها قبل الأزمة خلال سنتين	من المتوقع أن تبقى منخفضة

والجدير بالذكر هو تشابه الأسباب الأساسية للأزمة الحالية مع أزمة الثمانينيات، من حيث الزيادة في إمدادات خارج أوبك المتزامنة مع تباطؤ في نمو الطلب. فالزيادة في إمدادات خارج أوبك جاءت خلال هذه الأزمة من عدة مصادر أهمها النفط الصخري من الولايات

المتحدة، ورمال القار من كندا ونفط المياه العميقة جداً من البرازيل. و قد ساهمت الأسعار المرتفعة خلال السنوات السابقة والتطورات التكنولوجية في توسع الإنتاج من تلك المصادر، تزامنا مع تباطؤ في نمو الطلب العالمي على النفط نتيجة لاستمرار المشاكل الاقتصادية في بعض الدول المستهلكة الرئيسة في أوروبا واليابان، وانخفاض النمو عما كان متوقعاً له في العديد من الدول الناشئة كالصين والهند والبرازيل. وفي المقابل شهدت أسواق النفط العالمية إبان أزمة الثمانينات تزايداً مضطرداً للإمدادات من خارج أوبك، وخاصة من ألاسكا و المكسيك والإنتاج البحري لمنطقة بحر الشمال، والتي أصبح إنتاجها أكثر جدوى في ظل الأسعار المرتفعة للنفط التي سادت منذ بداية السبعينيات، والتي حفزت أيضاً على تراجع الطلب على النفط من مجموعة الدول الصناعية، بسبب توجه الدول الصناعية نحو تنويع مصادر الإمدادات، و توجهها نحو تحقيق أمن الطاقة، حيث باشرت الدول المستهلكة باتخاذ سلسلة من الإجراءات لترشيد الاستهلاك، وزيادة كفاءة استخدام النفط، وتشجيع إنتاج مصادر بديلة.

❖ العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال الفترة 2010–2015

تم من خلال **المحور الرابع** بيان العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال الفترة الممتدة من عام 2010 إلى عام 2015. ومن المعلوم أن أسعار النفط تتحدد على أساس الظروف الراهنة للسوق النفطية والتوقعات المستقبلية للطلب والعرض، فالطلب والعرض هما المحددان الأساسيان لسعر النفط، شأنه في ذلك شأن أي سلعة أخرى. وتساهم العوامل الأخرى في تأثيرها على أسعار النفط عن طريق مساهمتها في التأثير على الطلب والعرض من النفط، فبينما يساهم النمو الاقتصادي ومعدلات النمو السكاني ومستويات الدخل في التأثير على حجم الطلب على النفط، تساهم مستويات الطاقات الإنتاجية الفائضة لدى الدول الأعضاء بمنظمة أوبك، وحجم الاستثمارات في توسيع الطاقات الإنتاجية العالمية، والأزمات الجيوسياسية، والكوارث الطبيعية في التأثير على حجم العرض.

لقد مرت أسواق النفط العالمية بتغيّرات عميقة فيما يتعلق بالعرض والطلب على النفط، شكلت في مجملها الأسباب الرئيسية للانحدار الشديد في أسعار النفط الذي شهدته الأسواق منذ النصف الثاني لعام 2014، و قد تجلت ملامحها الرئيسية في فائض الإمدادات مقترناً مع تباطؤ الطلب على النفط.

فعلى **جانب العرض**، شهدت الإمدادات النفطية العالمية نمواً تراوحت معدلاته ما بين 0.8% إلى 3.4% خلال الفترة 2010-2014، لترتفع بحوالي 8.7 مليون برميل في اليوم خلال هذه الفترة، ومن المتوقع أن تصل إلى حوالي 94.8 مليون برميل في اليوم خلال الربع الثاني من عام 2015.

وقد شهدت أسواق النفط العالمية اندفاعاً قوياً وغير مسبوق في إنتاج المصادر الهيدروكربونية غير التقليدية بشكل عام، والنفط الصخري بشكل خاص. فقد ارتفع إنتاج الولايات المتحدة من النفط الخام بحوالي 4.4 مليون برميل في اليوم خلال الفترة 2008-2014، بسبب الطفرة التي شهدها إنتاج النفط الصخري، حيث شكلت الزيادة في إنتاج النفط الصخري أكثر من 93% من إجمالي الزيادة في الإنتاج الأمريكي من النفط الخام خلال ذات الفترة. فتزايد إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة بحوالي 4.1 مليون برميل في اليوم ، مرتفعا من 500 ألف برميل في اليوم عام 2008 إلى 4.6 مليون برميل في اليوم عام 2014، في حين لم تتجاوز الزيادة في إنتاج الولايات المتحدة من النفط الخام التقليدي مقدار 300 ألف برميل في اليوم ، حيث ارتفع من 4.5 مليون برميل في اليوم عام 2008 إلى 4.8 مليون برميل في اليوم عام 2014، كما هو موضح بالشكل التالي:

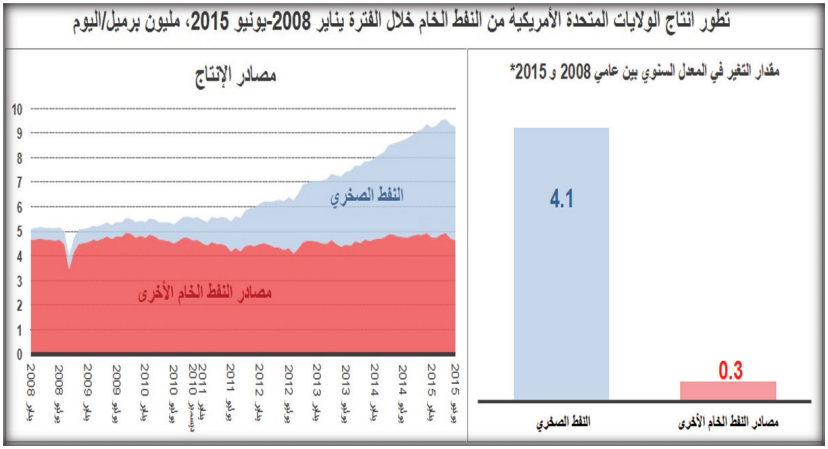

لقد برهنت ثورة إنتاج المصادر الهيدروكربونية غير التقليدية بالولايات المتحدة - التي كانت تعتبر صعبة الاستخراج في الماضي القريب- ، أن التكنولوجيا قادرة على إحداث فارق كبير في سنوات قليلة. فقد ساهم الارتفاع في أسعار النفط منذ مطلع العقد السابق إلى تحفيز أنشطة التطوير ونشر تقنيات الإنتاج الجديدة مثل التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي.

ولكن موجة التراجعات الأخيرة في أسعار النفط التي بدأت منذ بداية النصف الثاني من عام 2014 أدت إلى انحسار عدد الحفارات العاملة على المستوى العالمي، وكما كانت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا موطنا لأكثر من 63% من إجمالي عدد الحفارات العاملة في العالم خلال شهر أغسطس 2014 ، فقد كانتا كذلك موطناً لحوالي 86% من إجمالي الانخفاض في عدد الحفارات العاملة حول العالم خلال ذات الفترة. يذكر أن التراجع الذي شهده نشاط الحفر في الولايات المتحدة تركز بصورة كبيرة في عدد الحفارات العاملة في مكامن الأحواض الرئيسية الثلاثة لإنتاج النفط الصخري الأمريكي (حوض باكن و حوض ايغل فورد و حوض بيرميان) التي تنتج مجتمعة حوالي 4 مليون برميل في اليوم، أي ما يمثل حوالي 86.2% من إجمالي إنتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري خلال عام 2015.

وعلى **جانب الطلب**، و على الرغم من تواصل النمو في الطلب العالمي على النفط بشكله المطلق خلال الفترة الممتدة من عام 2011 إلى الربع الأول من عام 2015، إلا أن التباطؤ بدأ واضحاً في معدلاته خلال هذه الفترة بشكل عام. و بشكل أوضح بعد عام 2013. فمتوسط النمو السنوي خلال الفترة 2010-2015 لم يتجاوز معدل 1% مقارنة بمعدل 2.2% للفترة 2002-2007. كما تشير التقديرات الأولية لمنظمة أوبك أن الطلب العالمي على النفط سيشهد انكماشاً بحوالي (-0.1%) خلال الربع الثاني من عام 2015، كما هو مبين في الشكل التالي:

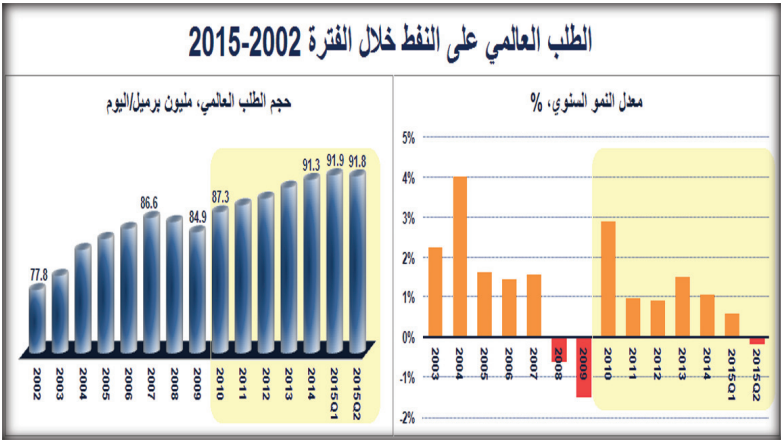

والجدير بالذكر أن الطلب على النفط من مجموعة الدول الصناعية قد شهد تراجعاً كبيراً بلغت حصيلته حوالي 2.5 مليون برميل في اليوم في عام 2014 مقارنة بمستوياته في عام 2008، وكانت دول أوروبا الغربية المصدر الرئيسي لذلك الانخفاض الذي بلغت نسبته حوالي 76% من إجمالي الانخفاض في طلب مجموعة الدول الصناعية خلال هذه الفترة، كما يوضح الشكل التالي:

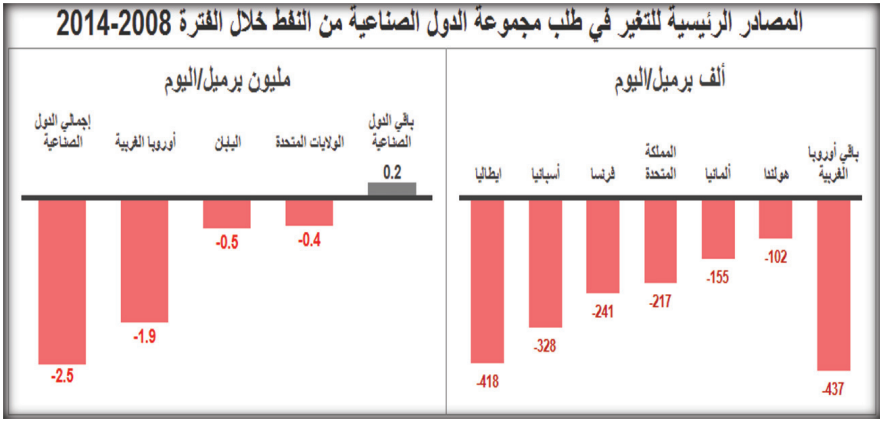

وقد مثّل الاقتصاد الصيني قاطرة النمو للاقتصاد العالمي وبالتالي على الطلب العالمي على النفط منذ مطلع الألفية الجديدة، إلا أن الحكومة الصينية اتخذت خلال السنوات الأخيرة، توجهاً جديداً نحو تعزيز انتقال الصين إلى اقتصاد مدعوم بالاستهلاك المحلي بدلاً من قطاع التصدير الذي عجز عن تحقيق النمو المستدام المنشود في ثاني أكبر اقتصاد عالمي. وقد انعكس هذا التحول في التوقعات التي تشير إلى تباطؤ في نمو الاقتصاد الصيني عن معدلاته السابقة خلال الفترة الممتدة حتى عام 2020، وهو ما يتوقع أن يلق بظلاله على الآفاق المستقبلية للطلب على النفط على المدى البعيد.

❖ رؤية استشرافية للآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية

يقدم **المحور الخامس** رؤية استشرافية للآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية، حيث تشير التوقعات إلى أن أسعار النفط من المتوقع أن تعود إلى التعافي إلا أنها ستظل دون مستوى 100 دولار للبرميل حتى عام 2020، و لا تزال هناك حالة من عدم اليقين بشأن تطور العوامل المؤثرة على العرض والطلب النفطي التي ساهمت بشكل رئيسي في هبوط الأسعار

بشكل حاد منذ شهر يونيو 2014. ومن أهم العوامل المتشابكة التي يتوقع أن ترسم الملامح الرئيسية للمعروض النفطي على المدى القصير، ما يلي:

- ✓ الفرضيات المتعلقة بالعودة القريبة للنفط الإيراني ، وكذلك احتمالية عودة النفط الليبي إلى الأسواق النفطية.
- ✓ مدى استعداد كبار المنتجين من خارج أوبك للتعاون مع الدول الأعضاء في أوبك، وأهمية الاتفاق على تقاسم أعباء تخفيض الإنتاج بين الطرفين على نطاق أوسع في المستقبل.
- ✓ مدى إنعكاس موجة الانخفاضات في أسعار النفط التي بدأت في منتصف عام 2014 وتواصلت خلال عام 2015 على نشاط الاستثمار في مجال توسعة الطاقات الإنتاجية، وعلى طفرة الإنتاج من النفط الصخري بالولايات المتحدة الذي كان له الدور الأبرز في تخمة المعروض النفطي في الأسواق خلال السنوات الأخيرة.

وعلى جانب الطلب، لا تزال حالات عدم اليقين بشأن آفاق الاقتصادي العالمي تلعب دورها في التأثير على الطلب المشتق على النفط، فضلا عن الضبابية المحيطة بالآثار المحتملة للتحولات الهيكلية التي يمر بها الاقتصاد الصيني، نحو تعزيز انتقال الصين إلى اقتصاد مدعوم بالاستهلاك المحلي بدلاً من قطاع التصدير، و كذلك التطورات المحتملة لأزمة الديون السيادية في دول الإتحاد الأوروبي.

❖ انعكاسات التغيرات في أسعار النفط على اقتصادات الدول الأعضاء في منظمة أوابك وعلى الدول المستهلكة

يستعرض **المحور السادس** انعكاسات التغيرات في أسعار النفط على اقتصادات الدول الأعضاء في منظمة أوابك، حيث تأثرت العائدات النفطية لمجموعة الدول الأعضاء في منظمة

أوابك بشكل ملحوظ من جراء التراجع في أسعار النفط منذ منتصف عام 2014، إذ تشير التقديرات الأولية إلى تراجع إجمالي العائدات النفطية السنوية من صادرات النفط الخام للدول الأعضاء بحوالي 132 مليار دولار عام 2014 مقارنة بمستوياتها لعام 2012، أي بنسبة 18.8% لتبلغ حوالي 571 مليار دولار خلال عام 2014. وتشير التوقعات الأولية إلى أن إجمالي العائدات النفطية السنوية للدول الأعضاء ستواصل تراجعها بحوالي 245 مليار دولار عام 2015، أي بنسبة 43% مقارنة بنظيرتها لعام 2014 لتبلغ حوالي 326 مليار دولار خلال عام 2015، وهو مستوى منخفض بحوالي 53.6% مقارنة بمثيلاتها لعام 2012، كما يوضح الشكل التالي:

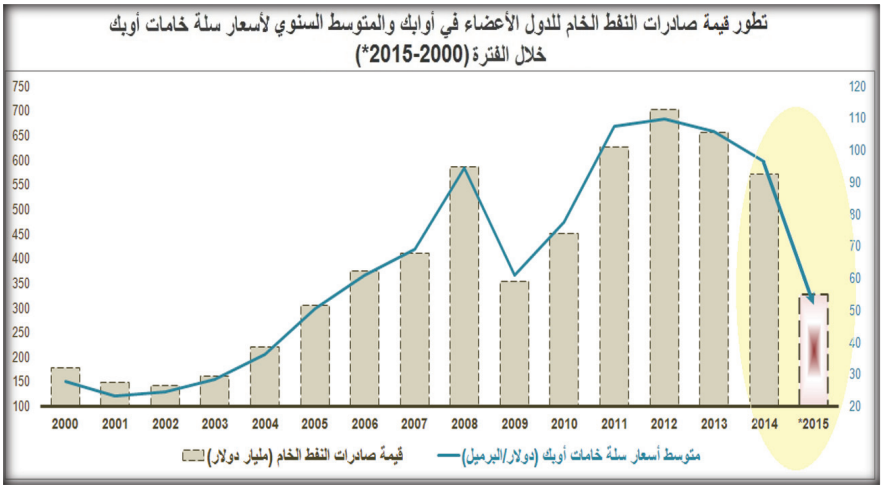

كما انعكس التراجع في أسعار النفط وفي حجم العائدات النفطية للدول الأعضاء سلبا على إجمالي الإيرادات الحكومية العامة التي تراجعت بنحو 70 مليار دولار مقارنة بمستوياتها للعام 2013، أي بمعدل انكماش 7.7%، لتصل إلى 835 مليار دولار عام 2014، كما يبين الشكل التالي:

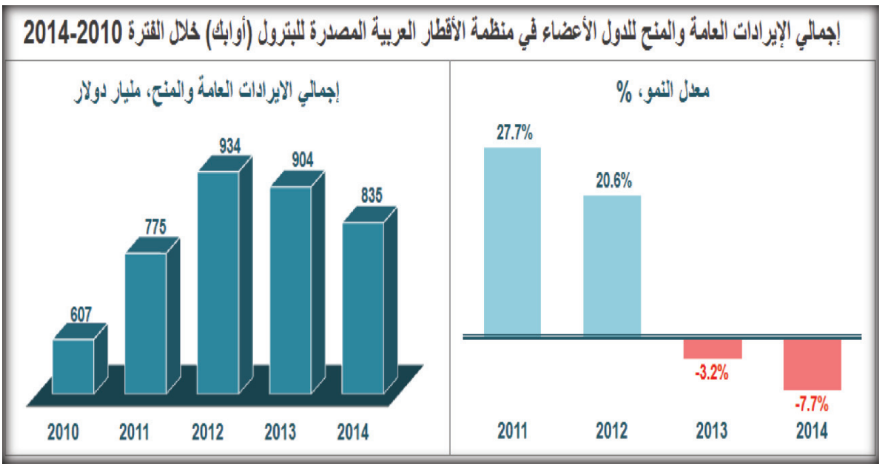

وقد أدى التراجع في أسعار النفط وفي حجم العائدات النفطية للدول الأعضاء إلى تقلص حجم الفائض في الموازنات العامة للدول الأعضاء ، حيث شهدت تلك الفوائض انخفاضا أو تزايدا في حجم العجز في موازين المدفوعات في أغلب الدول الأعضاء في منظمة أوابك، كما يوضح الشكل التالي:

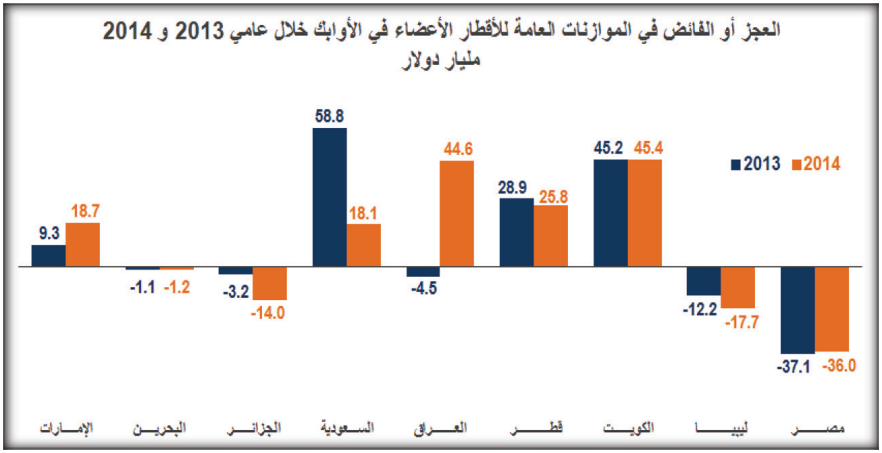

وفيما يخص الانعكاسات على الدول المستهلكة، تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى ارتفاع فوائض الميزان التجاري لمجموعة الإقتصادات المتقدمة لتصل إلى 200 مليار دولار عام 2014 ، ويتوقع أن تتجاوز 280 مليار دولار عام 2015، فتراجع أسعار النفط ساهم في انخفاض قيمة الواردات السلعية لدول المجموعة عن طريق التأثير المباشر على قيمة واردات النفط ومنتجاته أو التأثير غير المباشر المتمثل في التراجع في السلع المصنعة.

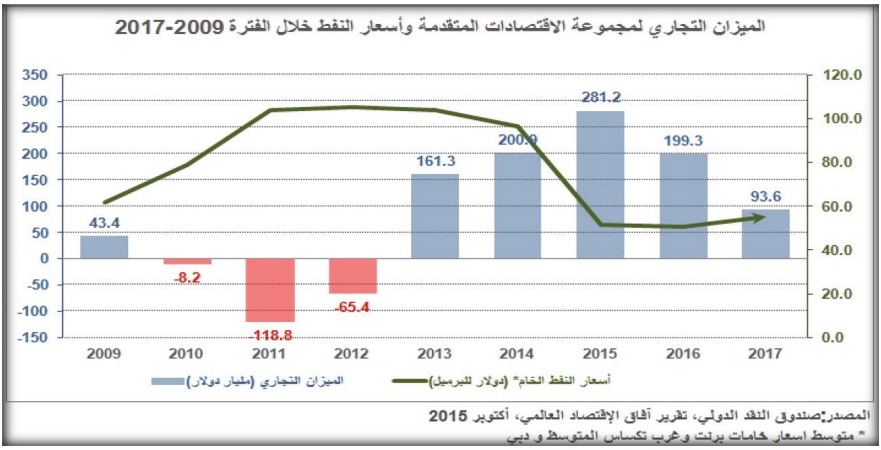

المصدر:صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الإقتصاد العالمي، أكتوبر 2015
* متوسط اسعار خامات برنت وغرب تكساس المتوسط و دبي

و تشير ذات التقديرات أيضاً، إلى حدوث ارتفاعات كبيرة في فوائض الميزان التجاري لمجموعة اقتصادات آسيا النامية والصاعدة نتيجة انخفاض قيمة الواردات السلعية لدول المجموعة بالتزامن مع التراجع في أسعار النفط. فقد ارتفع فائض الميزان التجاري لدول المجموعة بحوالي 80 مليار دولار خلال عام 2014، ليصل إلى 234.2 مليار دولار عام 2014، أي بنسبة ارتفاع بلغت حوالي 51.7%. وتشير التوقعات إلى أن تلك الفوائض من المتوقع أن تقفز بحوالي 150 مليار دولار عام 2015، لتبلغ 382.7 مليار دولار، أي بنسبة ارتفاع 63.4%.

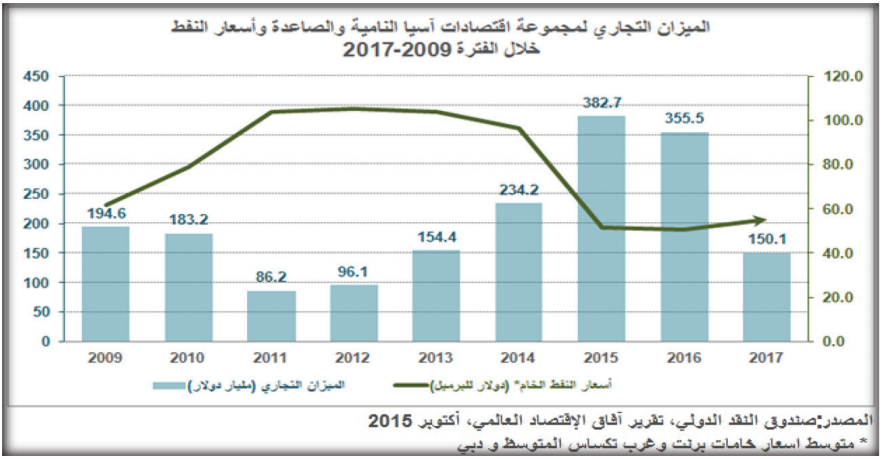

وفيما يتعلق بانعكاسات التغيرات في أسعار النفط على شركات النفط العالمية، فقد ظهرت بشكل واضح من خلال قناتين رئيسيتين. تمثلت أولهما في تراجع أرباح هذه الشركات ، وثانيهما في تراجعات في الأداء العام لأسهم هذه الشركات بالمقارنة مع المؤشرات الرئيسية لأسواق المال العالمية.

❖ التوصيات الختامية :

بناء على ما تقدم توصي الدراسة بما يلي :

التوصية الأولى : أهمية تنويع مصادر الدخل لضمان تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة.

هناك تحديات كبيرة تواجه اقتصادات دولنا الأعضاء المنتجة والمصدرة للنفط في ظل انخفاض أسعار النفط، فالحاجة تدعو إلى تعزيز دور القطاعات الأخرى في الاقتصادات الوطنية، من اجل تحقيق الهدف المنشود والمتمثل في التنوع الاقتصادي ومن ثم تنويع مصادر الدخل. ولا شك أن تقليص دور القطاع العام في الاقتصاد يؤدي، في نهاية المطاف، إلى الاستخدام والتوظيف الأمثل للثروات المحدودة.

التوصية الثانية : إعادة النظر في برامج الدعم التي تشكل عبء على الموازنات العامة

هناك حاجة ماسة للنظر في إصلاح سياسات الدعم المنتهجة في العديد من دولنا الأعضاء، والتي ساهمت في انخفاض كفاءة استخراج مصادر الطاقة الأمر الذي أثر سلبياً على كفاءة الموارد والتخصيص الأمثل لها. وقد تسبب ارتفاع كلفة الدعم في تزايد العبء على المالية العامة في كثير من دولنا المنتجة والمصدرة للبترول، وارتفاع عجز الموازنات العامة في بعضها ، كما زاد أيضاً من الضغط على الإنفاق الضروري على الصحة والتعليم والبنية التحتية في بعضها الآخر.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)